مجاز وفي الكناية اربعة مذاهب احدها انها حقيقة لانها استعملت فيما وضعت له واربعة بالدلالة على غيره والثاني انها مجاز والثالث انها لا حقيقة ولا مجاز والرابع انها تنقسم اليهما فان استعمل اللفظ في عنائه مرادا منه لازم المعنى بها فهو حقيقة وان لم يرد المعنى بل عبر باللازم عن الملزوم فهو مجاز وتقديم ما حقه التاخير وبالعكس ليس من المجاز وهو الصحيح فان المجاز نقل ما وضع له الى ما لم يوضع له والانفاظ حقيقة حيث لم يكن معه تجريد والموضوعات الشرعية كالصلوة والصوم وغيرها هي حقائق بالنظر الى الشرع مجازات بالنظر الى اللغة والانفاظ قبل الاستعمال واسطة بين الحقيقة والمجاز وكذا الاعلام وكذا الالفاظ المستعملة في المشاكلة قال صاحب الانفاق والذي يظهر انها في المشاكلة مجاز والعلاقة هي المشابهة والمجاز اذا كثر انقلب حقيقة والحقيقة اذا قلت انقلبت مجازا ولا منافاة بين المجاز اللغوي والحقيقة الشرعية لان كل حقيقة شرعية لا بد وان يكون مجازا لغويا لان عرف الشرع طار على اللغة والمجاز خلف عن الحقيقة بلا خلاف وانما الخلافية هل هي في التكلم بان صار المتكلم باللفظ المجاز خلفا عن المتكلم باللفظ الحقيقة ثم يثبت الحكم بناء على صحته بطريق الاستبدال خلفا عن حكم الحقيقة او في الحكم بان تعذر حكم الحقيقة بعارض فيصار الى المجاز لا ثبات لازم الحقيقة خلفا عن حكم الحقيقة احترازا عن الغاء كلام العاقل فقد اتى حنيفة هو خلف عنها في التكلم وعنها في الحكم فقول الشيباني هذا اسد عندها خلف في اثبات الشجاعة عنه هذا اسد في محل الحقيقة لا اثبات الهيكل المخصوص لان الخلافية بين المجاز والحقيقة الذين هما من اوصاف اللفظ لا الانفاق لا بين شجاعة الشجاع والهيكل المعلوم وابو حنيفة يقول ان المتكلم بقوله هذا اسد للشجاع خلف عن المتكلم بقوله هذا اسد للهيكل المخصوص من غير نظر في ثبوت الخلفية من الحكم ثم يثبت الحكم وهو الشجاعة بناء على صحة التكلم وان لا خلفا عن شيء كما يثبت حكم الحقيقة بناء على صحة التكلم وبالتفصيل فليطلب من محله المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته عن العوامل اللفظية فهو المبتدأ وعامله معنى الابتداء والعامل المعنوي لم يثبت الا في موضعين احدهما هذا والآخر وقوع الفعل المضارع موقع الاسم حتى اعرب وهذا قول سيبويه واصاف الاخفش اليهما ثالثا وهو عامل الصفة وذهب ان الاسم يرتفع لكونه صفة لمرفوع وينتصب لكونه

المبتدأ

صفة

صفة لمنصوب ويجر لكونه صفة لمجرور وكونه صفة في هذه المواضع معنى يعرف بالغلب في تلبس اللفظ به حظا وكل مبتدأ عقب بان الوصلية فانه توفي في خبره الا الاسند راكبة او يكن مثل هذا الكلام وان صفة بجمعه لكن كثرت فوائد وذلك لما في المبتدأ باعتبار تقييده بان الوصلية من المعنى الذي يصلح الخبر اسندا راكبه واشتمالا على مقتضى خلافه وكل مبتدأ بعد مرفوع مصدر بوا والمعنية فصيدا الى الاخبار بالتقارن كقولك رجل وضيعة اتاني كل رجل مقرون هو وضيعة على ان ضيعة عطف على الضمير في الخبر لا على المبتدأ ليكون من تتمته فلا يقع موقع الخبر وكل مبتدأ موصولا ناوصل بالمبتدأ والخبر وقد يكون في الصلة موصولا ناوصل بالمبتدأ والخبر وقد يكون في الصلة طول وكان المبتدأ ضميرا فلم يحذف المبتدأ وابقاء الخبر لانه في مروءة الشعر وانا اشتمل المبتدأ على فعل واقع موقع الشرط او نحوه موصوفا بظرف او شبهه او فعل صالح للشرطية في يدخل الفاء في خبره وكذا يجوز دخول الفاء في خبر مبتدأ مضاف الى موصول يعتبر ظرف ولا مجرور ولا فعل صالح للشرطية على احد حديثي الابتداء وقيل معنى دخول الفاء في خبر المبتدأ المتضمن بمعنى الشرط مع قصد السببية واجيز مع عدمه ممتنع واذا تضمن المبتدأ معنى الشرط كان خبره كالجزاء له يتوقف على تحققه توقف الجزاء على تحقق الشرط وتضمنه بمعنى الشرط لكونه موصولا لاصلة فعل فكان الجزاء متوقفا على الفعل والمبتدأ المذكر اذا اخبر عنه بمؤنث يجوز ان يعود اليه ضمير المؤنث فيؤنث تانيث خبر ولا يجب توافق المبتدأ والخبر في التانيث الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير بها يتحد فيه المذكر والمؤنث وغير سببية نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب واما في الجامد فيجوز هذه الدار ركبان طيب وزيد نسيبه عجيبة والابتداء بالنكرة يجوز في الدعاء نحو ويل لكل همزة لمزة فانه لما كان مصدرا سادا مسد فعله المختص بصدور عن فاعل معين كانت النكرة المذكورة مختصة بذلك الفاعل فساغ الابتداء بها لذلك كما قالوا في سلام عليك وكذا فيما اذا كان الكلام مقيدا نحو فئة تقاتل في سبيل الله واخرى كافرة وتخصيص الفضل الساعة وما احسن زيدا اذا ان ما مبتدأ مع انها نكرة عند سيبويه وعند الاخفش ايضا في احد قوليه واحسن خبر وفيه ضمير راجع

Copyright © King Saud University